

Jamhuuriyadda Soomaaliya
Xukuumadda Federaalka KMG
Xafiiska Madaxweynaha

جمهورية الصومال
الحكومة الفيدرالية الإنتقالية
مكتب الرئيس

Republic of Somalia
Transitional Federal Government
Office of the President



كلمة فخامة الرئيس شريف الشبخ أحمد

رئيس جمهورية الصومال

أمام

الجمعية العمومية للأمم المتحدة (٦٤)
نيويورك – ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩

السيد الرئيس .
الملوك وأصحاب الفخامة ورؤساء الدول والحكومات والمندوبين
السيدات والسادة

السيد الرئيس ،

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئكم على إنتخابكم رئيسا للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين ، وإننا لوائقون من أن المجتمع الدولي سيستفيد من حكمتكم وخبرتكم في مجال العمل السياسي وخاصة على المستويين المحلي والدولي . وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة وجميع الحكومات والمنظمات الدولية والأفراد الداعمين للجهود المبذولة لدفع عجلة السلام والإستقرار في الصومال ، ولتقديم المساعدات وصيانة وحدته واستقلاله وسيادته وسلامته . وأريد أن أوصل لكم تعازينا لعائلات الضحايا الذين فقدوا أحبابهم في الدفاع عن السلام والإستقرار في الصومال .

السيد الرئيس ،

أود أن أتناول حديثي هذا قليلا من الجهود المبذولة والتقدم الذي أحرزته الحكومة الصومالية منذ وصولها إلى السلطة بعد عملية السلام في جيبوتي على الرغم من الصعوبات الهائلة التي تواجهها تلك الحكومة التي جاءت بعد ١٨ عاما من الفوضى . وأولوياتنا التي نسعى إلى تحقيقها أولا وقبل كل شيء هي: تحسين الوضع الأمني وتعزيز جهود المصالحة وتقديم المساعدات الإنسانية إلى المشردين والمحتاجين من فئات الشعب الصومالي . غير أننا نأسف من أن العناصر المتمردة تسعى لإسقاط الحكومة الصومالية حتى قبل أن تخطوا خطواتها الأمنية الأولى ، وقامت هذه العناصر بتمرد عنيف ضد الحكومة تغذية الأثار السلبية الموروثة من السنوات الثمانية عشر الماضية بالإضافة الى البطالة السائدة في الوطن وحالات الضعف الأمني المنقشية في ربوع البلاد.

وقد ظهر لنا جليا أن عناصر أجنبية إنضمت الى صفوف التمرد ، وأن البعض من هذه العناصر الأجنبية يتولى مناصب قيادية رئيسية في هذه الحركات المتمردة . ويسعدني أن أنقل الى أذهانكم بأنه قد تم إحباط عملية محاولة الإنقلاب على الحكومة من قبل هؤلاء المتمردين . ولكننا استطعنا برده على أعقابهِ ، وقد تحقق لنا ذلك ما تبدله حكومتنا وشعبنا بالمساعدات بفضل المساعدات التي تلقيناها من المجتمع الدولي وبعثة الإتحاد الإفريقي والشعب الصومالي . وإننا نقوم اليوم وباستمرار على تعزيز قوات الأمن الصومالية وإنشاء قوات جديدة للبحرية ودفاع السواحل لمواجهة القرصنة التي مازالت تهدد الملاحة الدولية في خليج عدن والمحيط الهندي، وما حققناه يعتبر جزءا ضئيلا وما هو مطلوب يعتبر الأكبر .

السيد الرئيس ،

ان ظاهرة التمرد في الصومال نوع جديد في عالمنا المعاصر اذ يقوده متطرفون من الأجنب والصوماليين وهم ضد الإسلام والسلام والأمن والإستقرار ويصطادون في الماء العكر ويثيرون الفوضى والدمار ويستغلون الفوضى السائدة في الصومال منذ عام ١٩٩١ . اننا نتساءل ونقول انما يجري في الصومال امر لايمكن الإستهانة به وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية وحاسمة حتى لا يكون الشعب الصومالي رهينة لهذه المجموعات المتطرفة الذين يقيدون حريته ومصيره . اننا نؤكد للعالم ونحن على هذا المنبر بأنه اذا ما لم يستوعب العالم بصورة جيدة خطورة ما يجري في الصومال فإن العاقبة ستكون وخيمة وسينتشر هذا الداء على الدول المحيطة بالصومال ثم العالم بأسره .

وأن مشكلة الإرهاب عالمية لا تقتصر بالصومال ويجب التعامل معها على مستواها الدولي

وحول قضية القرصنة فانها ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية السائدة في الصومال ، وهذا يعني أنه ما دامت الحالة الأمنية في الصومال على وضعها الحالي فالقرصنة تستمر بشكل أوبأخر، وإن كنا نلاحظ ان نشاط القرصنة قد إنخفض قليلا بفضل الجهود الجماعية الدولية ولكننا لازلنا بحاجة الى مزيد من الجهد الجماعي في هذا الإطار . وكذلك ، دفن النفايات وإصطياد الغير المشروع ونهب الثروة الوطنية يشكل خرقا لسيادة الصومال ويسبب أضرارا صحية وتدهور إيكولوجيا بسبب التلوث البيئي.

السيد الرئيس ،

إننا سنواصل ما بدعناه من حوار سياسي مفتوح مع جميع الأطراف الصومالية بما في ذلك المتمردون المسلحون ، ونحن عازمون على الجلوس حول مائدة المفاوضات مع هذه الأطراف المناوئة للحكومة، وسيتم ذلك في أقرب فرصة ممكنة ، وفي أي مكان وزمان وذلك من أجل إنهاء الصراع المحتدم في بلدنا وسنبذل كل ما في وسعنا من جهود لإيجاد تسوية سياسية دائمة للصراع في الصومال حفاظا على سيادتنا وسلامة شعبنا ووحدة أراضينا .

كما وسنضع أسسا متينة لنظام سياسي ديمقراطي منفتح وشفاف من خلال خلق مؤسسات ديمقراطية قوية تعكس الإرادة السياسية الجماعية ، والقيم الثقافية للشعب الصومالي. وهذا النظام سوف يتم عن طريق النظام المؤسسي والآليات الدستورية الهادفة إلى حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وبالمثل سنعزز المبادئ الإسلامية الحقيقية التي تشجع التسامح ، والحرية الفردية واحترام حقوق الفرد ونظام العدالة والمساواة في الحقوق بموجب القانون بغض النظر عن الجنس والعشيرة ، والعرق والإنتماءات الخاصة.
ومن جهة أخرى سوف نقوم بإنشاء نظام إقتصادي قائم على أساس السوق الحرة الذى يجتذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويشجع روح الملكية الخاصة للأفراد. وفى ضوء ذلك ، سيكون نظامنا الإقتصادي خاضعا لمؤسسات مالية سليمة وفعالة ومناهضة للفساد الإدارى .

السيد الرئيس ،

إننا نسعى الى بناء دولة صومالية تتعم مع نفسها ، ومع جيرانها ومع المجتمع الدولي ، وتكون هذه الدولة عاقدة العزم على التعاون الأمنى مع الآخرين من المجتمع الدولي.

السيد الرئيس ،

في هذه المرحلة الصعبة التى نمر بها فإننا بحاجة ماسة الى مساعدات عاجلة جدا من المجتمع الدولي وخاصة في القطاع الأمنى وفي مجال المساعدات الإنسانية لأننا لم ننعم بالسلام والأمن والإستقرار منذ عام ١٩٩١. ومن الصعب جدا تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية وصيانة حقوق الإنسان ما لم يستتب الأمن في الوطن . وفي رأينا أن الأمن والإستقرار يمكن ان يسودا في البلد في حالة ما اذا تم اتخاذ بعض الخطوات التى لايد منها في الوقت الحاضر والتي نذكر منها :

- ١- تعزيز الهيئات الأمنية الصومالية والشرطة والقضائية والأدارية .
- ٢- زيادة أفراد بعثة الإتحاد الإفريقي وتعزيزها بقوات أخرى إضافية ليكتمل العدد المطلوب ، وتوفير الموارد المالية التى يحتاجونها من عتاد وتدريب.

وفي اعتقادنا أنه لإستتباب الأمن في الصومال لايد من اتخاذ هذه التدابير الثلاثة المذكورة هنا وعلى وجه مستعجل جدا . وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية فان أوضاع اللاجئين في الداخل تزداد سوءا والأشخاص الذين يحتاجون الى مساعدات إنسانية يصل عددهم الى حوالى ٣,٧٦ مليون نسمة .وبالإضافة الى ذلك فإن شعبنا يعانى مأساة إنسانية حقيقية متفاقمة ناتجة عن حالة الجفاف المستمرة منذ سنوات عدة . وفضلا عن ذلك فإن إيصال المساعدات الإنسانية الى المحتاجين صعب للغاية بسبب الحالة الأمنية المتردية والصراعات السائدة في الوطن.

السيد الرئيس ،

وبخصوص قرار حظر الأسلحة الذي أصدره مجلس الأمن أود أن اناشد مجلس الأمن الدولي وأطلب منه أن يعيد النظر في هذا الموضوع ويساعدنا على بناء قواتنا الأمنية التي لا يمكن بدونها إعادة إعمار البنية التحتية والإستقرار الى الصومال . أما فيما يتعلق بمؤتمر المانحين الذي عقد في بروكسل أبريل عام ٢٠٠٩ بناء على قرار مجلس الأمن رقم ١٨٦٣ فاننا نود أن نطلب من الدول المانحة التي تبرعت للصومال ان تتفضل بتعجيل دفعاتها على وجه السرعة .

وأخيرا أود أن اناشد أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي على إتخاذ مزيد من الإجراءات العاجلة لدعم جمهورية الصومال على نحو أكثر فعالية حتى لايزداد تعنت المتطرفين ويتأخر برنامج إعادة البنية التحتية والتأهيل في الصومال حتى نتمكن من وضع حد للحالة المأساوية التي يعيشها الشعب الصومالي .

نحن نؤمن إيماننا راسخا بأن مع ما نتمتع به من تعزيزت الاجراءات الامنية ، ينبغي لنا أن نكون قادرين على أن نتوقع لعكس اتجاه الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية التي نجمت عن الثمانية عشر العام الماضية . وسنكون قادرين على إطلاق الروح المبادرة التجارية للشعب الصومالي والتي في الواقع ، جنبا إلى جنب مع التحويلات المالية من الصوماليين في الشتات التي رسخت خلال السنوات الثمانية عشر الماضية . ولو وجد مستوى معقول من الإستقرار والأمن ، اقتصادنا سيمكن أن ينمو بمعدل معقول للسنوات المقبلة القادمة . على أية حال ، السلام والإستقرار والتنمية متكاملون . بمعنى ذلك ، لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون تنمية ، ولا يمكن ان يكون مع تحقيق التنمية بدون السلام والإستقرار .

إنني أقف أمامكم بثقة كبيرة في مستقبل الصومال ، البلد الذي يتمتع بموارد طبيعية وبشرية كبيرة . وبدعم منكم ، لا شك في أننا سنتمكن من تحقيق تقدم حقيقي .

السيد الرئيس
أشكر لكم .